مـــركـــز الإتـــحـــاد
للأبـــحاث والـتـطـويـــر

تقدير موقف

تاريخ الإصدار : 27 كانون الثاني /يناير 2024

تقـــييـــم النـــوايا الأمـريكية فـــــي اليمـــــــــن

تقييم النوايا الأمريكية في اليمن

2024/1/26

فهرس المحتويات

- مقدمة
- البيانات الرسمية ومدلولاتها (1 كانون الأول 2023– 15 كانون الثاني 2024)
- خطط المراكز الفكرية والبحثية: مراجعة وتحليل (15 تشرين الثاني 2023– 15 كانون الثاني 2024)
- مقاطعة مقالات المراكز الفكرية مع البيانات الصحفية (8 كانون الأول 2023- 15 كانون الثاني 2024)
- عمليات القصف: تحليل وتقييم الأهداف والغايات
- خلاصة استنتاجية
- استنتاج استشرافي
- التوصيات

➢ مقدمة

في اليوم الثالث من طوفان الأقصى، أعلن قائد حركة أنصار الله، السيد عبد الملك الحوثي، استعداد اليمن لدخول الحرب نصرة لغزة وأهلها، في حال تدخل الولايات المتحدة بشكل مباشر في الحرب في قطاع غزة. وبالفعل، في الأسبوع التالي في 19 تشرين الأول 2023، بدأت صواريخ الكروز والطائرات المسيرة تنطلق باتجاه الكيان المؤقت. ومع استمرار الحرب على غزة، أعلنت القوات المسلحة اليمنية العزم على استهداف السفن المملوكة أو المشغلة لشركات إسرائيلية أو التي ترفع العلم الإسرائيلي. بدأت العمليات في 3 تشرين الثاني 2023، واستمرت دون تسجيل ردود عدا محاولات إسقاط الصواريخ والمسيرات المتجهة نحو الكيان. نفذت القوات الأمريكية الرد الأول عبر الاشتباك مع مجموعة من الزوارق اليمينة الصغيرة في 2023/12/31، أما الرد الثاني الذي شكل نقطة تحول في الاستجابة الأمريكية للتهديدات اليمنية فكانت بالهجوم العسكري الأمركي البريطاني المباشر الجوي والبحري على اليمن في 2024/1/9 واستهداف اليمن بـ 73 غارة جوية.

طال القصف صنعاء ومدن أخرى، وهو الهجوم الأول المباشر منذ بدء حركة أنصار الله في استهداف السفن. وكان وزير الدفاع الأمريكي، لويد اوستن، أعلن أن اليمن نفذت حتى 2023/12/20 أكثر من 100 هجوم بمسيرات وبصواريخ بالستية. وقد بلغ إحصاء عدد الهجمات اليمنية على السفن المتوجهة نحو الكيان ما يقارب 39 هجومًا. ما أثار القلق بشأن تداعيات التهديد اليمني وكيفية الاستجابة الأمريكية باتجاه زيادة التصعيد في المنطقة، أو الردع ووقف الاستهداف اليمني للسفن. وقد شغلت خطورة انتهاك عتبة التصعيد الإدارة الأمريكية في محاولة لتجنب احتمال التدحرج نحو الحرب الموسعة حيث لا تريد الولايات المتحدة، وحيث تكمن مصلحتها في ابقاء الصراع محدوداً.

يعرّف التصعيد بأنه زيادة في شدة أو نطاق الصراع الذي يتجاوز العتبات المهمة بالنسبة للأطراف المشاركة، ولا يشمل كل زيادة أو توسع في العنف، إنما يحدث فقط عندما يعتقد أحد الأطراف المعنية على الأقل أن هناك تغييراً نوعياً كبيراً في الصراع. وعليه، يلجأ هذا الطرف إلى فعاليات محظورة سابقاً، أو فتح مسارح جديدة للعمليات، أو استخدام أسلحة لم تستخدم من قبل في الصراع. وفي المسرح اليمني، تمثل الهجمات الأمريكية بعد ثلاثة أشهر من دخول حركة أنصار الله في الحرب، نصرة لفلسطين، انعكاساً لوصول الإدارة الأمريكية إلى درجة الاعتقاد بأن الهجمات والحصار البحري على السفن الإسرائيلية أضعفت الردع الأمريكي

وأضرت بالنفوذ؛ ما أدخل الصراع مرحلة من التغيير النوعي الكبير، تستوجب التصعيد وتجاوز العتبة والقيام بالهجمات.

ومن الشائع وصف عملية التصعيد لأي أزمة او صراع بتعبير "سلم التصعيد"، حيث تمثل كل درجة مستوى مختلفًا من حدة المواجهة. ويتمثل الوضع المثالي بامتلاك القدرة على الفوز بأي مستوى من التصعيد واختيار درجة السلم التي يمكن أن تُحل القضية عندها، بما أن الهدف ليس الانتصار الشامل بل تحقيق النتيجة الأكثر ملاءمة بأقل تكلفة ممكنة، لأن التكاليف والمخاطر تميل إلى الارتفاع مع حدوث التصعيد. وتمثل "الهيمنة في التصعيد" الطموح الأكثر منطقية، حيث يكون فيها للمقاتل القدرة على تصعيد الصراع بطرق غير مناسبة أو مكلفة للخصم في حين لا يستطيع الخصم أن يفعل الشيء نفسه في المقابل، سواءً لأنه ليس لديه خيارات تصعيد أو لأن الخيارات المتاحة لن تحسن وضعه. وتعرف عقيدة القوات الجوية الأمريكية الحالية "الهيمنة في التصعيد" بأنها القدرة على: "زيادة تكاليف التحدي التي يتحملها العدو مع حرمانه من فرصة تحييد تلك التكاليف أو التصعيد المضاد". من هنا، تحاول الورقة تقييم النوايا الأمريكية عبر مقاربة "سلم التصعيد" وقراءة درجة "الهيمنة في التصعيد" تجاه اليمن من المنظور الأمريكي.

➢ البيانات الرسمية ومدلولاتها (1 كانون الأول 2023– 15 كانون الثاني 2024)

أعلنت وزارة الخارجية الامريكية تقييمها للضربات اليمنية مع آخر الأسبوع الأول من شهر كانون الأول، وتوزعت رؤيتها على محاور عدة: 1) هي تهديد للوجود الأمريكي في المياه الدولية، أي للنفوذ الأمريكي في الممرات المائية، 2) الربط بين الهجمات والدعم الإيراني لجماعة أنصار الله، من باب تحميل مسؤولية الهجمات اليمنية لإيران؛ 3) الإدعاء بأنها تهديد للملاحة البحرية؛ 4) وربط مخاطرها بـ "انعدام الاستقرار الإقليمي وباتساع رقعة الصراع بين إسرائيل وحماس". بعد ثلاثة أيام من تصريح وزارة الخارجية الأمريكية، خرج إلى العلن تصريح لمدير عام ميناء إيلات يكشف فيه نجاح الضربات اليمنية "**بتعطيل 80 إلى 85% من أرباح الميناء**"، وخلق حالة من الخشية "**تجاه إغلاق الضربات لباب المندب أمام حركة السفن التجارية المتوجهة إلى إسرائيل عبر البحر الأحمر إلى ميناء إيلات، أو مرورًا من قناة السويس**".

وتنسحب الخشية من تداعيات الحصار على تغيير الطرق وإطالة مدة السفر، وتاليًّا على حجم تأثر الواردات الآتية إلى الكيان من الشرق والبالغة **ما معدله 95 مليار دولار سنويًا**، ما يكشف

حجم الاعتماد الإسرائيلي على حركة الاستيراد الخارجية. ومنذ بداية المسعى الأمريكي للتعامل مع هجمات اليمن وضرورة إنشاء قوة عمل بحرية، حضر ملف **"طريقة وصول المساعدات الأمريكية خلال العمليات العسكرية"**، في التنسيق ما بين مستشار الأمن القومي الأمريكي، سوليفان، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو. ويتّضح أكثر خطورة الحصار البحري اليمني على الكيان المؤقت بتصريح قائد سلاح البحرية **الإسرائيلية السابق، اليعيزر ميروم**: هذا الأمر أدّى **إلى تعطيل خروج ودخول 95%** من البضائع. ساحة البحر الأحمر ليست ساحة لنا، لكن **يمرّ من خلالها النقل البحري المهم لإسرائيل، وهي تحتاج لهذا الممرّ بشكل كامل"**.

واقعية هذه التهديدات دفعت رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للتشاور مع كل من الرئيس الأميركي جو بايدن، والمستشار الألماني، أولاف شولتس، ومع الرؤساء، الفرنسي والبريطاني حول خطورة **"الحصار البحري"** الذي يعيشه الكيان نتيجة الهجمات اليمنية، وفق ما صرّح به رئيس مجلس الأمن القومي، تساحي هنغبي، وأن تل أبيب أبلغت الولايات المتحدة والقادة الأوروبيين، بأنه إذا لم يتحرك "العالم" ضد الهجمات، **فإنها ستتحرك عسكرياً إزاء ذلك**. وقد كشف الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية في الكيان "أمان"، تامير هايمن، عن جوهر المشكلة الحقيقية التي فرضتها الضربات اليمنية عندما قيّم تهديد اليمن بأنه "مشكلة للأمن القومي الإسرائيلي" وهو **"تهديد خطير جدًا على المستوى الاستراتيجي لحريّة الملاحة الإسرائيلية"**. واقتضت خطورة تداعيات الحصار على الكيان استنفار الدول الغربية في محاولة لتأمين الحماية وفق الأسلوب الأمريكي، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود مصلحة أمريكية في التدخل العسكري الإسرائيلي نتيجة الضعف الذي أصاب الكيان بعد طوفان الأقصى.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين غطاء قانوني دولي، فلجأ البنتاغون إلى نشاط دعائي يقيّم الهجمات بأنها **"غير قانونية وخطرة"** وتمثّل **"إهانة للقانون الدولي"**، فهي تشكّل **"تحدّيًا دوليًا"** وليس فقط للولايات المتحدة، وتهديداتها **"عالمية"** تطال **"التدفق الحر للتجارة"**، كما **"تعرّض حياة البحارة الأبرياء للخطر"**. استخدمت واشنطن هذه الدعايات وغيرها بغية التعبئة باتجاه إنشاء "عملية حارس الازدهار" والحصول على إدانة للهجمات من مجلس الأمن وتحصيل المشروعية غير المباشرة بغية "التصدي بشكل مشترك للتحدّيات الأمنية لضمان حرية الملاحة الدولية". وقد ساهم الوكيل البريطاني بالتحريض ومحاولة الحصول على مشروعية التدخل إلى جانب الأمريكي عبر ادّعاء حماية الاقتصاد البريطاني من الحصار البحري الجاري. بيد أن هناك هدفاً آخر لا يقل أهمية عن الأول من التحشيد والتعبئة هو تأمين "الموارد" لهذه العملية من هذا التحالف، وفق ما كشفه تصريح المبعوث الأميركي إلى اليمن تيموثي ليندركينغ، في 2023/12/14، قبيل إعلان العملية بخمسة أيام، بقوله: "الولايات

المتحدة تهدف إلى توسيع قوة العمل البحرية الدولية الحالية لتصبح "تحالفًا دوليًا **يخصص بعض الموارد** لحماية حرية الملاحة".

وللإشارة، ولِد التحالف ضعيف الهيكلية والمهام؛ رفضت الدول العربية المشاركة إلا البحرين منها، بينما شاركت 8 دول غربية إلى جانب الولايات المتحدة، وهي بريطانيا وكندا وهولندا والنرويج وسيشيل وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا. ثم ما لبثت أن انسحبت الدول الثلاث الأخيرة، في حين اكتفى البعض بالمشاركة الرمزية الصورية. ويشير ذلك إلى نقطتين: 1) الأعباء الاقتصادية على كاهل الدول الأوروبية من جهة، وكان ملفتًا عدم مشاركة ألمانيا البتة؛ 2) وتطور مسار الوكالة المقنّنة من جهة أخرى، حيث لم يعد الأمريكي قادرًا على التحكم المطلق بالوكلاء الدولتيين.

ولتخفيض التكاليف والمخاطر عمدت واشنطن إلى تعزيز دور الوكلاء الدولتيين للقيام بالدور الوظيفي المنوط بهم لحماية المصالح الأمريكية وقبلها حماية الكيان المؤقت ومصالحه. أرادت واشنطن تأكيد استمرار هيمنتها على الممرات البحرية ودورها القيادي و"الالتزام" بضمان حماية الممرات المائية والتدفق التجاري الحر وسلامة الشحن البحري. وإنه من الملفت أن بعد شهرين من التدخل اليمني تقريبًا نصرة لغزة، بدأت وزارة الخارجية -ومن ثم وزارة الدفاع- تقرن ما بين الهجمات اليمنية والحرب في غزة، فالأولى ترفع من خطر **"اتساع رقعة الصراع بين إسرائيل وحماس"، كما "تضر الناس، وبالأخص الفئات الأشد فقرا وضعفا، بما في ذلك في اليمن وغزة"**، وفق ادّعاءاتهم. ويأتي هذا الربط في إطار الفشل العسكري في تحقيق أهداف الحرب المعلنة والجهد الأمريكي للخروج بحل يعيد ترميم الدور الوظيفي للكيان من جهة وصورة الهيبة الأمريكية من جهة أخرى. وقد انكشف لاحقًا المخطط الامريكي الإسرائيلي في الانتقال عبر المراحل، واحتمال وقف العمليات القتالية العنيفة في غزة والتخفيف الجزئي في الحصار؛ الإجراءات التي تسحب معها واشنطن الذرائع من اليمن باستمرار الاستهداف أو الحصار على الكيان، كما تسحب من حركة حماس ورقة ضغط الحصار البحري اليمني في أي مفاوضات أو تسويات مستقبلية.

كانت الردود الأمريكية دفاعية على مدى شهرين من الهجمات اليمنية؛ تعترض الصواريخ والطائرات المسيرة. وقد كشفت وكالة "بلومبرغ" الأميركية، في 9 كانون الأول 2023، أنّ الولايات المتحدة الأميركية كانت "تُجري محادثات مع حلفائها الخليجيين بشأن تحرّك عسكري محتمل ضد صنعاء، وأن السعودية والإمارات تشككان في عزم إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، على مواجهة أنصار الله، وأن واشنطن وشركاءها يُفضّلون الدبلوماسية على المواجهة المباشرة". وتتابعت الإجراءات الحمائية حتى 2023/12/13، حيث بدأت تتوالى مؤشرات

الإنذار المبكر حول توجيه ضربة لليمن. يومها، قال المتحدث باسم البنتاغون، جنرال باتريك رايدر: **"إذا تعرضت قواتنا للخطر فسنتخذ الإجراءات المناسبة لحمايتها"**، ثم أعلن وزير الدفاع، أوستن، في 18 كانون الأول 2023، أن **"البنتاغون يدرس إمكانية ضرب أهداف عسكرية لجماعة أنصار الله ردًّا على الهجمات المتزايدة"**.

وقد ازدادت المؤشرات تباعًا مع الحديث عن دور **"القدرة القتالية الأمريكية"** في الرد على الهجمات منذ شهرين، والكشف عن إعداد "المخططين العسكريين **أهدافًا أولية** لليمن"، وتوجيه **"ضربات انتقامية"** لكن **"البيت الأبيض لم يظهر أي رغبة في الرد عسكريًا على اليمنيين والمخاطرة بحرب إقليمية أوسع نطاقًا"**. وأطلق التحالف البحري الناشئ إنذارات في حين أعلن **مسؤول في إدارة الرئيس بايدن:** في 2024/1/4، أنه **"لا ينبغي توقع تحذير آخر"**. ثم كشف **مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية السابق، جون برينان، في اليوم التالي عن وجود "معلومات استخباراتية جيدة يمكنها التخفيف من المخاطر وحول مكان وجود بعض أنظمة الأسلحة الحوثية"**، وأن الولايات المتحدة، إلى جانب المملكة المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، **ستتخذ إجراءات للتخفيف من الخطر المحتمل"**.

ويمكن القول إن الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني شهد تطوّرًا في مفهوم الردع التحذيري في البيانات الرسمية؛ فما بعد "دراسة إمكانية الرد" و"الإجراءات المناسبة للحماية" في الشهر السابق، ودرجة "التخفيف من المخاطر" التي استخدمها المدير السابق للـ CIA، حدّد وزير الخارجية بدقة الهدف بـ: "الردع"، وأعلن من قطر تحديدًا أن "الحوثيين **سيحاسبون على أي هجمات مستقبلية.** سنواصل الدفاع عن الأمن البحري في المنطقة كجزء من جهودنا الشاملة **لردع المزيد من النزاعات الإقليمية وتجنبها، وضمان التدفق الحر للتجارة".** وقد تكشّفت خلال الأسبوع الأول والثاني من شهر كانون الثاني العوامل التي رفعت المخاطر إلى حد المساهمة في تغير الاستراتيجية الأمريكية في الرد.

هذه العوامل هي عبارة عن قدرات وأصول جديدة بدأ استخدامها اليمني لأول مرة في البحر الأحمر في هذه الأزمة، وفقًا للسردية الامريكية، وهي: 1) القوارب الانتحارية المسيرة؛ 2) واستخدام الصواريخ الباليستية المضادة للسفن لأول مرة في التاريخ. لقد قرأت القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية معنى تطوير القوارب والصواريخ وامتلاك القدرات الجديدة في قاموس السيطرة على البحار. ومع هجمات حركة أنصار الله في التاسع من كانون الأول 2023، التي وصفها الخطاب الأمريكي بأنها **"الأعنف"**، ووصفها وزير الدفاع البريطاني بـ **"أكبر هجوم"**، **"أعطى الرئيس بايدن الضوء الأخضر للمضي قدما بتنفيذ الضربات"** الهجومية على اليمن، علمًا أن **"الاستعدادت مستمرة منذ بعض الوقت"**، لكن الهجوم اليمني

كان بمثابة **"القشة التي قصمت ظهر البعير"**، على حد تعبير مسؤول أمريكي في البنتاغون. وعدّ مساعد وزير الدفاع الأمريكي، مايك ملروي، أن **"جزءًا من الدفاع الجيد هو المبادرة بالهجوم"**، والولايات المتحدة "**أظهرت قدرًا كبيرًا من ضبط النفس في الرد.. وأن الهجمات هي الشيء الصحيح الذي يجب القيام به لكنه تأخّر.. ".**

يبقى أن نلفت النظر إلى بعض المفردات التي كثر استخدامها في الخطاب الأمريكي في وصف الهجمات اليمنية وتقييم السلوك اليمني، من قبيل: **"الوحشي"، "المتهور"، "غير المسؤول".** وقد صدرت عن وزارة الخارجية، والرئيس والقيادة المركزية وفريق بحري في وزارة الدفاع. وتشير هذه المفردات إلى أن الطرف الصادرة عنه هذه الهجمات لا يثمن الفعل وتداعياته كما يجب، إما لأنه لا تأثيرات واقعية عليه، وإما لأنه لا يهتم بعواقب هذه الأفعال. وقد استثمر الخطاب الإعلامي الإسرائيلي هذه المفردات باستخدام لفظة "البداوة أو البدوية" في سياق الاستفزاز للأمريكي لرفع التصعيد، حيث أن الردود الأمريكية الأولى عبر مجرد اعتراض الصواريخ والمسيرات لا تسجّل مخاطر مرتفعة أو حساسة ضد حركة أنصار الله، لذا هي تمتلك القدرة بأعمالها "الوحشية" على فرض "الحصار البحري" وتهديد "الأمن الإسرائيلي"؛ ويقابلها عدم القدرة الأمريكية على رفع مستوى الردود وتدفيع الطرف اليمني الثمن المكافئ لأفعاله.

بالمحصلة، توضح البيانات **أن خيار الهجمات نضج مع الوقت في ظل مجموعة من العوامل: 1) الفشل الإسرائيلي في غزة؛ 2) الفشل الأمريكي في ردع حركة أنصار الله عن الحصار البحري على الكيان؛ 3) الحاجة الامريكية إلى حماية الكيان وفصل الجبهات عن جبهة غزة؛ 4) اعتماد التضليل والخداع** بالنسبة لنية عدم التصعيد بالإعلان الأمريكي المتكرر لها في حين أن وزير الخارجية صرّح في اليوم التالي للضربة بأن الأعمال العسكرية غير مستبعدة في المستقبل مع ما يعنيه ذلك من رفع المخاطرة بالتصعيد، إضافة إلى أن الهجمات الأخيرة تكررت أثناء كتابة التقرير (4-5 مرات) ما قد ينبئ بأن درجة التصعيد الجديدة قد تشهد بدورها حراكًا عاموديًّا ولا تنحصر بالحراك الأفقي الجاري. وهو ما سيظهر تباعًا في تحليل الأهداف والغايات من الهجمات وتقييمها على سلم التصعيد.

➢ خطط المراكز الفكرية والبحثية: مراجعة وتحليل (15 تشرين الثاني 2023 – 15 كانون الثاني 2024)

على مدى شهرين تنوّعت الأوراق البحثية التي تطالب بالتحرك الامريكي للرد على هجمات حركة أنصار الله وتهديدها على حد زعمهم للملاحة البحرية والتجارة العالمية. وتوزّعت محاور الردود على درجات تتراوح من تعزيز العمل الاستخباراتي وفرض العقوبات وتجميد الأصول الإيرانية والداعمة واستمرار المواجهة واعتراض الصواريخ وتعطيل تدفق الأسلحة والدعم المالي إلى الحوثيين إلى الردّ والاستهداف المباشر. وتوضح المقالات عملية التوجيه نحو خطورة الهجمات اليمنية وضرورة قراءتها من باب **الأمن الإقليمي الأوسع**، وعلاقة حركة أنصار الله بإيران، وتنامي الدعم الإيراني لليمن بالقدرات الصاروخية والطائرات وازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة والبحر، وانعكاساته على النفوذ الأمريكي.

أجمعت المراكز على ضرورة الرد والاستجابة وعلى حتمية التدخل الأمريكي، والبعض منها عمل على التحريض باتجاه الرد باعتبار أنه **"لا يمكن تجاهل خطر التصعيد أو سوء التقدير"**؛ وقد بقيت مستويات توصيات الاستجابة طوال شهر تشرين الثاني ضمن الحد المعتدل المقبول من **التعاون وتبادل المعلومات الاستخباراتية واستمرار الجهود** في **المواجهة واعتراض الصواريخ (MEI)** و**إعادة أنصار الله إلى القائمة الأمريكية "للمنظمات الإرهابية " (Soufan Center).**

ويلاحظ ارتفاع وتيرة التوصيات بضرورة التصعيد مع الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول بمسار تصاعدي متناسق.

كتب **فرزين نديمي في 8 كانون الأول 2023، في مقالته على موقع معهد واشنطن عن ضرروة "النظر في استهداف مواقع إطلاق الصواريخ والطائرات** بدون طيار، **ومواقع الرادار الساحلية، ومواقع تخزين الأسلحة ذات الصلة كرسالة إلى الحوثيين** مفادها أنه لن يتم التسامح مع أفعالهم الأخيرة"، إضافة إلى سلة من التوصيات كـ "فرض العقوبات وزيادة الدعم لخفر السواحل اليمني، ووضع أصول الاستطلاع الاستراتيجية والتكتيكية الأمريكية بالقرب من المنطقة (وفي بعض الحالات داخلها) لتحقيق وعي أفضل بقدرات وأنشطة الحوثيين، **تمكين قوة عمل بحرية دولية في عمل قتالي دفاعي قوي إذا لزم الأمر لردع إيران ووكلائها**، مراقبة القوات البحرية الإيرانية بحثًا عن أي علامة تشير إلى أنها تنشر المزيد من وحداتها السطحية وطائراتها بدون طيار طويلة المدى في منطقة بام، باب المندب، لتسهيل دقة الاستهداف الحوثية بشكل مباشر أو غير مباشر، **ضرورة استعداد القوات الأمريكية وقوات التحالف لإحباط مثل هذا النشاط إذا لزم الأمر، وإنشاء قدرة دفاع جوي وصاروخي بحري شبكية"**.

وفي 12 كانون الأول 2023، قامت مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات **(FDD)** بالربط بين الضربات والمسؤولية الإيرانية، ورأت في الرد ضرورة لأن الاستهدافات اليمينة هي **"توجيهات إيرانية** بهدف الضغط على المجتمع الدولي لإجبار إسرائيل على وقف حربها وإنقاذ حماس من الدمار". ثم عادت وأكّدت في مقالة أخرى في 15 كانون الأول على **"الحاجة إلى رد مباشر في اليمن ومحاسبة طهران للحد من التهديد"**. أما رئيس منتدى الشرق الأوسط (MEF)، دانييل بايبس فقد أشار في **19 كانون الأول** إلى أن الولايات المتحدة وحلفاءها حتى الآن يتخذون موقفًا دفاعيًّا، مؤكدًا على ضرورة الانتقال إلى المرحلة الهجومية، بقوله: **"نحن لم ننتقم حتى الآن. عاجلًا أم آجلاً يجب أن ينتهي هذا الأمر".** وقد أوصت مقالة في اليوم التالي على نفس الموقع للكاتب غريغ رومان بضرورة **"مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها التحدي الحوثي؛ استهداف الأصول والبنية التحتية البحرية للحوثيين، مثل الموانئ وأحواض بناء السفن ومستودعات الإمدادات؛** تنفيذ **عمليات محددة الهدف لتفكيك البنية التحتية للصواريخ والطائرات** بدون طيار التابعة للحوثيين؛ الاستفادة من الحرب الإلكترونية والقدرات السيبرانية لتعطيل قيادة الحوثيين وسيطرتهم واتصالاتهم واستخباراتهم؛ اعتراض السفن المشتبه بأنها تحمل أسلحة إلى الحوثيين؛ وتعطيل الشبكات اللوجستية وشبكات الدعم؛ وتنفيذ وإنفاذ العقوبات ضد الكيانات المتورطة في تسليح الحوثيين.

وقد تجدّدت عملية التأثير في القرار لرفع مستوى الردود تباعًا وتتالت طوال الأسبوعين الثالث والرابع من كانون الأول. فركّزت (FDD) على توجيه إدارة بايدن نحو ضرورة إلتفات "إدارة بايدن **لكل من خطط بكين وطهران، إلى جانب موسكو"** والتفكير خارج الإطار الصغير الضيق بإدارة **"دفاع محبط ومتراجع باستمرار ولن يؤدي إلا إلى تقويض العزم الأمريكي على ممارسة اللعبة العظيمة في الشرق الأوسط"**. كما أكد معهد واشنطن مجددًا على أن ضرورة اتخاذ واشنطن **"تدابير أمنية قوية فيه للحد من ارتفاع مستوى المخاطر"** مع تزايد الضغط على حركة العبور البحري.

➢ مقاطعة مقالات المراكز الفكرية مع البيانات الصحفية (8 كانون الأول 2023- 15 كانون الثاني 2024)

تشير البيانات إلى وجود وجهة منضبطة في الرد لدى إدارة بايدن خلال شهر تشرين الثاني، وإن كانت الردود العسكرية الأكثر قوة مطروحة في المؤسسة العسكرية. بيد أنّ التوجه السياسي كان الحاكم لوجود "**إجماع رفيع المستوى داخل الإدارة الأمريكية على أنه ليس من**

المنطقي أن يرد الجيش الأمريكي بشكل مباشر على الحوثيين"، وفق ما أشارت إليه مجلة "بوليتكو" عن مسؤولين أمريكيين. أخذت إدارة بايدن بعين الاعتبار ضرورة تجنّب وتفادي اتساع نطاق الصراع لذلك رفضت الطلب الإسرائيلي، وفق **صحيفتي "وول ستريت جورنال"، ونيويورك تايمز الأميركيتين. وقد واجه** مسؤولو إدارة بايدن **معضلةً في الرد على موجة الهجمات، فالإدارة لا تريد** الانجرار إلى حربٍ أوسع لذلك اتخذت **"موقفاً دفاعياً"**، وحاولت **"ضمان عدم نجاح إيران والهجمات في القيام بأيّ شيء مهم من شأنه أن يفرض الرد" وفق وكالة "بلومبرغ" الأميركية.**

ويدل تحليل ست فرانتزمان في آخر شهر تشرين الأول، في صحيفة جيروزاليم بوست على أنه قدّم رؤية استباقية لحقيقة تقييم ضربات أنصار الله، فعمل على موضعتها في سياق أعمق وأشمل من مجرد النظر الضيق إليها باعتبارها في سياق الحرب بين حماس والكيان. لقد قرأها في إطار الصراع الإقليمي، ومن منظار التحدي الروسي والإيراني للولايات المتحدة ونفوذها في قيادة القطبية الأحادية، في محاولة منه لصناعة دافع أمريكي ذاتي للتصدي للعمليات اليمنية مضافاً إلى دافع مساعدة الكيان المؤقت. وقد سعت واشنطن طوال شهر تشرين الثاني **إلى احتواء توسع الحرب** بالتوازي مع **توسيع القوة البحرية كرد طبيعي، وتجنّبت قدر الإمكان** إجراءات مثل **الضربات العسكرية أو تصنيف انصار الله كإرهابيين بما يمكن أن تؤدي إلى تعقيد الجهود الدبلوماسية الأمريكية السعودية اليمنية،** على حد تحليل صحيفة واشنطن بوست. وكما بدأت حدة التوصيات بالارتفاع لدى المراكز الفكرية مع الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول لجهة ضروة الرد ورفع التصعيد، كشفت المقالات الصحفية عن مسار تصعيدي بدأ التحضير له في أروقة غرف صناعة القرار، وإن كان قيد التجاذبات. وكالة بلومبرغ في منتصف شهر كانون الأول أفادت أن قرار **"توسيع القوة العسكرية في المنطقة كان موضع دراسة لجهة أنه سيساعد في "ردع هجمات اليمنيين في المستقبل"**، ما يتوافق مع تقرير نشرته "إذاعة فرنسا الدولية" حول قيام الدول الغربية بدراسة **توجيه ضربة لمواقع جماعة أنصار الله،** وأن من بين أكثر الخيارات المطروحة **هو ضرب مواقع للحوثيين للحدّ من فاعلية تحركاتهم".** بيد أن القرار لم يتخذ، ما رأى فيه بعض المشرّعين الجمهوريين **بطء للغاية وحذر في الرد لدى إدارة بايدن".**

بقيت مسألة طبيعة الردود الأمريكية في المنتصف الثاني من شهر كانون الأول **"معضلة"** بالنسبة للإدارة الأمريكية التي واجهت **"خيارات صعبة مع بدء تحرك في الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري"**، وفق مجلة بوليتيكو. وتكمن الصعوبة في كيفية الرد **نتيجة الخلافات بين حلفاء واشنطن العرب السعودية** والإمارات **ومواقفهما المتباينة في التعامل مع الهجمات؛** فالإمارات تضغط **من أجل القيام بعمل عسكري،** بينما تدعم **الرياض نهجاً أكثر اعتدالاً، خوفاً**

من أن أي حرب ستستفز اليمنيين وتعرض الهدنة بين البلدين للخطر، وفق ما أفادت وكالة "بلومبيرغ". وفي حين ركّزت مجلة "نيوزويك" الأميركية على مشكلة أخرى تسبب "صداعًا" و"معضلة صعبة للقوات البحرية الأميركية في المنطقة"، هي **كمّ المخزون اليمني وحاجة واشنطن للموازنة في المنطقة وخارجها وعدم قدرة البحرية الأمريكية على تغطية كل البحر الاحمر**، وتحدّث **موقع "بوليتيكو" في 2023/12/20** بصراحة عن معضلة التكلفة والعبء المادي الذي تفرضه الهجمات مع إطلاق صاروخ بقيمة 2 مليون دولار مقابل طائرة بدون طيار بقيمة 2000 دولار.

ومع مطلع شهر كانون الثاني، كشفت المقالات الصحفية عن انتقال المرحلة من دراسة الخيارات إلى الاستعداد الفعلي للتنفيذ، حيث أفادت **صحيفة "التايمز" البريطانية في 2024/1/2**، بأن "الجيش البريطاني يستعد وينسق مع الولايات المتحدة **لشن هجمات جوية على أهداف حوثية في اليمن** و**إطلاق وابل من الصواريخ ضد أهداف مخططة مسبقاً إما في البحر أو في اليمن نفسه**، حيث يتمركز الحوثيون. وفي حين أكّدت **صحيفة وول ستريت جورنال خيار الضرب بعد يومين**، دعمت شبكة "سي أن أن" الأميركية، في 2024/1/6 وجود الخيار، كما نقلت عن مسؤول في الإدارة الأميركية إنّ "الولايات المتحدة **لن تتردد في استخدام القوة المميتة مرة أخرى ضد اليمنيين"** في إشارة إلى حادثة الاشتباك الأمريكي مع الزوارق اليمنية وإغراق ثلاثة منها. واللافت في حديث الشبكة وجود معيار يظهر أنه اتخذ بعين الاعتبار أيضًا في اتخاذ القرار، إضافة إلى عوامل النضج التي ظهرت في سياق تحليل البيانات الرسمية أعلاه؛ وهذا المعيار أو العامل الإضافي هو **"خطر الرد الإيراني"** الذي يشكّل "مصدر قلق مستمر". بيد أن البيان وصف الخطر بأنه **"أقل احتمالاً"**، وعبّر في سياق الحديث عن نشر إيران سفينة حربية جنوبي البحر الأحمر بـ **"استعراض واضح** لدعم اليمنيين".

➢ عمليات القصف: تحليل وتقييم الأهداف والغايات

قامت القوات اليمنية بأكبر هجوم على السفن المتجهة نحو الكيان في 2024/1/9، وفق البيانات الأمريكية والغربية، فشنّت الولايات المتحدة وبريطانيا بدعم من البحرين وأستراليا وكندا وهولندا أول هجوم عسكري على اليمن. نفّذت القوات الأمريكية والبريطانية العشرات من الغارات (60-73 غارة)، وذلك فجر الجمعة 12 كانون الثاني 2024، حيث استهدفت مناطق صنعاء ومرفأ الحديدة ومحافظات أخرى، واستهدفت الضربات أنظمة الرادار والدفاع الجوي وبنى تحتية ومواقع التخزين والإطلاق للمسيرات وصواريخ كروز والباليستية، بحسب مسؤولين أمريكيين. ثم تتالت الضربات: فجر اليوم التالي السبت، ونهار الأحد 2024/1/14،

ومن ثم يوم الثلاثاء، 2024/1/16، حيث أغار الطيران على محافظة البيضاء واستهدف معسكر مديرية مكيّراس ومواقع إطلاق صواريخ، استهدفت مؤخرًا سفينة جديدة.

طوال الشهرين الماضيين، احتفظ البتاغون **"بحق الرد"**، وأعلنت المتحدثة باسمه، سابرينا سينج، في السادس من كانون الأول أن قرار التحرّك سيكون **"في الوقت والمكان"** الذي تختاره أميركا، وتزامن ذلك مع إيضاح من مسؤول أمريكي لموقع بوليتيكو، بأن "الإدارة الأمريكية تتعمّد ترك بعض المساحة للمناورة.. **لتجنب تصعيد غير ضروري"**. فلطالما لم تؤكّد السفن الأمريكية أن الهجمات كانت تستهدفها. وعلى الرغم من الاشتباك بين القوات الأمريكية واليمنية في 31 كانون الأول 2023، والذي أسفر عن إغراق 3 زوارق يمنية، بقي الفعل دون حد التصعيد الهجومي، إلى ما بعد اثني عشر يومًا.

وتكشف البيانات الأمريكية عن أهداف مشتركة لهجمات الضربات وغاياتها، وتحددّها **بـ: 1) "إضعاف القدرة العسكرية للحوثيين ؛ 2) "ردع الحوثيين عن أي عدوان إقليمي آخر وعرقلة قدراتهم، مثل إطلاق الصواريخ، لجعلهم أقل تهديدًا مباشرًا للأمن البحري في المنطقة"؛ 3) "ردع وإحباط الهجمات"؛ 4) "تقليص قدرة الحوثيين وإضعافها، وبالتأكيد مع مرور الوقت تقليل قدرتهم ورغبتهم في شن هذه الهجمات"؛ 5) "تعطيل وإضعاف قدرات الحوثيين"؛ 6) "إضعاف قدرة الحركة على الاستمرار"؛ 7) و"الحد من مخاطر التصعيد ولتجنب وقوع إصابات بين المدنيين، تم تنفيذ الضربات لردع وإضعاف قدرة الحوثيين على شن هجمات مستقبلية".**

تكاد تجمع الأهداف المعلنة ما بعد الضربات الأمريكية اليمنية على أنها تأتي في سياق الاستجابة للضربات اليمينة في إطار الردع وتقويض القدرات وإضعافها واستنزافها مع الوقت وإصابتها بالشلل وتخفيض نجاعتها وفعاليتها. اليوم، وحتى كتابة الورقة، لم ينجح هدف الردع، حيث تستمر الهجمات اليمنية على السفن المتجهة نحو الكيان، ويؤكد اليمن أن ورقة الحصار ما زالت بيده، سواء نجحت الهجمات اليمنية في تحقيق إصابات أو اعترضتها السفن الأمريكية والبريطانية، فالنجاعة والفعالية تكمن في استمرار الضربات وخوف الشركات من المرور واضطرار الناقلات إلى تغيير الطريق مع ما له من نتائج اقتصادية ولوجستية تشكّل عبئًا على كل عملية الشحن في البحر الأحمر.

وقد أشارت صحيفة نيويورك تايمز في 2024/1/15 نقلًا عن مسؤولَين أميركيين أن "الضربات الأميركية البريطانية على اليمن **كان تأثيرها محدودا على القدرات الهجومية للحوثيين، إذ ألحقت أضرارا أو دمرت نحو 90% من المواقع المستهدفة، لكن الحوثيون يحتفظون رغم ذلك بنحو ثلاثة أرباع قدرتهم على إطلاق الصواريخ والمسيّرات، ولا يزالون قادرين على استهداف السفن. وقد ثبت أن العثور على أهداف للحوثيين أكثر صعوبة مما كان**

متوقعاً. وأجهزة الاستخبارات الأميركية والغربية الأخرى لم تعمل خلال السنوات الماضية على جمع المعلومات عن القدرات العسكرية للحوثيين، بما في ذلك أنظمة الدفاعات الجوية ومراكز القيادة ومواقع إنتاج الصواريخ والطائرات المسيّرة".

وبضميمة تجربة الميدان واستمرار استهداف السفن واعتراف المسؤولين الأمريكيين بثانوية القدرات التي تم استهدافها، يتّضح عدم فعالية الضربات في تحقيق الأهداف الرئيسة في الردع وتقويض القدرات حتى الآن، الأمر الذي يحيل الانتباه إلى عامل الوقت الوارد ضمن الأهداف الذي قد يشي بالمزيد من الضربات وصولًا إلى تحقيق الهدف مع الوقت. فالأهداف الأمريكية تلحظ عملية التقويض والعرقلة والاحتواء مقترنة مع الوقت، أي أنه سيكون هناك سلسلة من الضربات التي تساهم في عرقلة تراكمية للهجمات اليمينة أو تقويض تدريجي لفعالية القدرات. وهنا قد يتبادر إلى ذهن القارئ مدى فعالية احتمال تحقيق هدف التقويض عبر صدّ الهجمات باستمرار بدل القيام بعمليات هجومية مباشرة، كما حصل في الغارات الأخيرة. ويكفي في الجواب الإشارة إلى عبء كلفة التصدي الأكبر في الاستهداف الأمريكي لكل صاروخ يمني وطائرة مسيرة ينطلق باتجاه السفن. وفي المقابل، فإن الغارات المكثفة على المواقع اليمنية دونها العائق الاستخباراتي، وهو ما ستصب واشنطن ولندن جهدها باتجاه إزاحته والاستفادة من تعاون الدول الأخرى في المنطقة.

➢ خلاصة استنتاجية

ذرائع الدفاع والحماية الأمريكية مهام تتعلق بالكيان نفسه، لأن سفن الشحن في البحر الأحمر التي تتعرض للاستهداف هي تلك المتجهة نحو الكيان. يريد الأمريكي أن يضمن للكيان أمن وصول المساعدات العسكرية واللوجستية الضرورية لحمايته، والحد من قدرة الحركة على شنّ هجمات ضد السفن التجارية المتوجهة نحو الكيان.

يسعى الأمريكي إلى تأمين مشروعية للهجمات على اليمن لحماية الكيان في الدرجة الأولى عبر استمرار تأمين الدعم على أنواعه عبر الشحن البحري، وبغية حرمان حركة حماس من التفاوض من موقع القوة في ظل الحصار البحري المفروض على الكيان، بهذا يحاول الأمريكي توفير الوقت والهامش للكيان المؤقت ليفاوض أهل غزة على مستقبلهم السياسي تحت وطأة الحصار، مع حرمانهم من ورقة الضغط على الكيان عبر الحصار اليمني. ويعمد الأمريكي لذلك إلى بناء قضية تظهر فيها الولايات المتحدة كحارسة لمصالح الشعوب الغربية واسترجاع الصورة الإيجابية، ويحاول استدراج الدول المتضررة من الاشتباك وخصوصًا دول الخليج إلى

بدء الضغط على اليمن، كما سعى ويسعى إلى إدماج ما يمكن من دول العالم في التحالف البحري بناء على الأضرار التي يتسبب بها الاشتباك الجاري.

استخدام القوة الأمريكية بدعم بريطاني يعكس تضاؤل نفوذ واشنطن السياسي وعدم فعالية دبلوماسيتها، ما ينجم عنه حتمية ملء الفراغ من قبل القوى الأخرى، وتحديدًا روسيا وإيران والصين. حتى الآن، لم تتدخل روسيا والصين بالمشهد العسكري، لكن خلال الحرب على غزة استمر الدعم الصيني والروسي الدبلوماسي من جهة، إضافة إلى تنامي التعاون الروسي الإيراني إلى "مستويات عالية جدًا"، وفق وكالة "تاس" الروسية، وتتطرق المباحثات إلى "تنمية الدبلوماسية الدفاعية ومواجهة التهديدات المشتركة والإرهاب الدولي". ويلجأ الإسرائيلي إلى القرن ما بين الإجراءات اليمنية وازدياد القوة الإقليمية الإيرانية والسيطرة على المساحات البحرية في البحر الأحمر. وقد دفع الحرص الأمريكي على تجنب الحرب الموسعة إلى تردد الإدارة في خيار الهجمات حتى اللحظة الأخيرة، ما يظهر أيضًا في إبلاغ الحركة قبيل تنفيذ الهجوم وفق أحد المسؤولين في البنتاغون. من هنا، عمدت واشنطن إلى خيار الرد ورفع المستوى من التصعيد مع تقليل الأضرار والحفاظ على عدم المساس بما هو من شأنه أن يثير رد فعل يفاقم التصعيد في البحر الأحمر. كل البيانات والإشارات أجمعت على نية لدى الأمريكي بتوجيه الضربة، لكن هل فعلاً تتحول إلى قرار كانت النقطة موضع الجدل. وهنا، لا بد من التأكيد على أن مسار الإنذارات تصاعد في العشرين يومًا الأخيرة ما قبل الضربة، سواء عبر معطيات المراكز البحثية أو البيانات الصحفية والرسمية.

➢ استنتاج استشرافي

- **درجة المخاطرة**

دخول الأمريكي في مواجهة مع اليمن يؤدي إلى تضرر المصالح الأمريكية في المنطقة، ويرى ضابط دفاع جوي أمريكي في مقالة له على مجلة " The American Conservative" أن القوات الأمريكية الموجودة في سوريا ستدفع الثمن إذ إن غطاء الدفاع الجوي المتوفر لهذه القوات محدود. أما في اليمن، فالحركة عملت على تعزيز موقعها وترسانتها الصاروخية بعد استهدافها لتسع سنوات بقنابل أمريكية الصنع، على حد المصدر نفسه أعلاه. وسيؤدي التدخل الأمريكي مع عدم ردع اليمني إلى المساس أكثر بصورة الهيبة الأمريكية، ما قد يدفع الأمريكي أكثر إلى الرد والقيام بهجمات أخرى. ومع الوقت، تزداد

الخطورة سيما في حال سوء تقدير الامركي تحديد الضربات دون الخط الأحمر، والتدحرج نحو المزيد من التصعيد الخطر، والدخول في حرب والتضحية بالمصالح دون قصد.

أثارت الضربات مخاوف لدى التيار الأمريكي المناهض لفتح الحروب الأبدية مرة أخرى في المنطقة، فرأى كل من النائبين الديمقراطيين مارك بوكان ورو خانا، 2024/1/12 أن "الولايات المتحدة الأميركية تخاطر بالتورط في صراع آخر يستمر لعقود من الزمن ودون إذن الكونغرس. هذه اللمحة تشير إلى وجود هواجس حقيقية تحيط بتقييم العمليات الأمريكية في استهداف اليمن. وهذه المخاطرة تشتد مع تكرار الهجمات من جهة، وبذات الوقت في حال فشل الهجمات في الردع، ما يعني المزيد من الاضطرار الأمريكي لتنفيذ ضربات هجومية لتحقيق الردع وحفظ ماء الوجه وحماية الكيان. باختصار، خطا الأمريكي عبر استهداف اليمن على لغم، وهو حاليًّا لا يستطيع التقدم ولا التأخر، ما يفسر استمرار العمليات الأمريكية الهجومية مع عدم توقف الصواريخ اليمنية، وبذات الوقت يمكن أن تُفهم مساعي واشنطن الحثيثة لإيجاد الحل عبر وقف حرب غزة وإدخال المساعدات بما يشكل لها مخرجًا وتسوية في البحر الأحمر. وينسجم هذا التفسير حول وضع إدارة بايدن المعقد بعد التدخل العسكري مع تقرير موقع "ذا انترسبت" في 2024//1/22، الذي جاء فيه: "أنصار الله على ما يبدو وضعت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن على مسار جيوسياسي مسدود".

- **توقعات الأمريكي لرد الفعل اليمني**

تشير التوقعات الأمريكية أن التدخل الامريكي سيقابله تكثيف هجمات أنصار الله على حركة الملاحة، وسيزداد التنسيق اليمني الإيراني الاستخباراتي، وتوجه اليمن رسالة جهوزية للمزيد من المجازفات. وقد تناقلت وسائل الإعلام الأمريكية تقييم المؤسستين العسكرية والسياسية فشل الضربات بردع الهجمات. والحركة اليمنية بعد العمل العسكري الأمريكي وعدم التراجع تظهر المحاولة الأمريكية الفاشلة للردع. وقد أعلنت القيادة الوسطى الأمريكية في 2024/1/15 أن الحركة استهدفت المدمرة "يو إس إس لابون" بصاروخ مضاد للسفن، ما يشير إلى أن الحركة تنفذ تهديداتها بالردّ على الغارات الأمريكة البريطانية، وأن الضربات لم توقف الاستهداف اليمني، ما من شأنه أن يتكرر مع المخزون من القدرات الصاروخية اليمنية. أضف إلى ذلك، ما كشفه اشتباك المروحيات الأمريكية مع الزوارق اليمنية من وجود قدرات لدى حركة أنصار الله على الاشتباك والمناورة في الحركة. ويظهر أن الاستهداف حصل أكثر من مرة وفق بيان الخزانة الأمريكية؛ ما أصاب

واشنطن بالقلق الحقيقي فبادرت الخزانة في 2024/1/25 إلى فرض عقوبات على 4 من كبار القياديين في أنصار الله، فضلًا عن طلب مستشار الأمن القومي، جاك سوليفان، في اليوم نفسه لقاء مع وزير الخارجية الصيني في تايلاند، بغية التدخل والتأثير على حركة أنصار الله لوقف الهجمات.

- **سيناريو أفق التدحرج**

أشار مسؤول في الإدارة الأمريكية لشبكة CNN الأمريكية بعد ثلاثة أيام من الهجمات، 2024/1/12 إلى إمكانية تنفيذ هجمات أخرى ما يتسق مع تصريح وزير الخارجية في اليوم التالي مباشرة بعدم استبعاد المزيد من العمليات العسكرية. وقد قال المسؤول: "قد يكون هناك المزيد من الإجراءات ضد الحوثيين، لم نر حتى الآن أي علامات على عمل انتقامي من قبل الحوثيين، ردا على الهجوم. قد لا تكون هذه هي الكلمة الأخيرة حول هذا الموضوع.. وعندما يكون لدينا المزيد لنقوله ونفعله، سوف تسمع منا".

في مقاربة سيناريو أفق التدحرج وفق سلم التصعيد، وتحديدًا هيمنة التصعيد، تقوم واشنطن بدور "الحماية" وهي على عتبة مسار من ثلاثة:

1. **الهبوط عن سلم التصعيد:** وذلك بوقف الهجمات وهو مستبعد وغير مرجح.؛ وقد بدا جليًّا مع استمرار الهجمات مؤخرًا وتكرارها، فضلًا عما نقلته صحيفة واشنطن بوست مع الإعلام العبري إلى أن "واشنطن بصدد تنفيذ عملية عسكرية واسعة في اليمن"، وهي قيد التخطيط لحاجة واشنطن إليها بعد فشل الضربات في وقف الهجمات البحرية. ونقل عن البنتاغون قوله إنه لا يتوقع أن تستمر العملية لسنوات مثل ما حصل في العراق وأفغانستان، ولكن لن يكون هناك موعد محدد للانتهاء.
2. **الحفاظ على درجة التصعيد الحالية، التصعيد الأفقي:** بمعنى استمرار الهجمات العسكرية بالتوازي مع الذهاب إلى معالجة الوضع دون التضحية بالمصالح الأمريكية، وتحقيق التوازن بين المخاطر والمكاسب، عبر البحث عن حل سياسي للحرب في غزة وسحب الذرائع من اليمن لتفادي الصدام. خطورة هذه المرحلة أنها ترفع من نسبة احتمال التدحرج نحو التصعيد العامودي، والمخاطرة بالمساس بخط أحمر يمني قد يشكل مغامرة خطرة بالنسبة للأمريكي. حاليًا، تستثمر واشنطن كل الخيارات المتاحة في هذا المستوى من ضربات عسكرية؛ عقوبات؛ إدانة دولية؛ والعمل على عرقلة وصول

الشحنات من مواد صناعة السلاح لليمن. ويمكن أن تشهد اليمن المزيد من الخطوات الأفقية من قبيل التحرك الداخلي من قبل جماعات المجتمع المدني وحكومة عدن، تفعيل برنامج اغتيال لكوادر في الصف الثاني في القوات المسلحة اليمنية أو السياسية، علمًا أنها ستزيد من الالتفاف الداخلي حول أنصار الله، الأمر الذي يترك الاحتمال مرجحًا دون حد التأكيد ودون النفي.

3. **الصعود على سلم التصعيد، التصعيد العامودي:** بمعنى القيام بعملية عسكرية واسعة في اليمن دونها الكثير من المخاطر ورفع التكلفة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وضع باب المندب، الهدنة الأمريكية السعودية، الموقف الإيراني، نوع العملية الأمريكية وإذا ما تضمّنت مشاركة من القوات البرية، موقف الداخل اليمني المحلي السياسي والعسكري من التدخل الأمريكي. وقد كشفت مصادر مطلعة عن استعداد إماراتي أمريكي لإطلاق عملية في عسكرية للمساهمة في الضغط على انصار الله لكسر الحصار البحري على الكيان المؤقت. وتحشد التحركات الفصائل العسكرية الموالية للحكومة المناوئة لحكومة صنعاء، وعددًا من ألويات العمالقة الجنوبية وقوات طارق عفاش ومرتزقة السودان. الصعود على سلم التصعيد قد يتضمن عملية اغتيال لكوادر في الحركة في الصف الأول، الخيار الذي يدعو بدوره إلى التعامل مع الوضع الأمني الاستخباراتي في مرحلة اللون الأحمر. مؤشرات التصعيد تجتمع في النقاط التالية:
   - ✓ تكرار الهجمات واستمرارها
   - ✓ المعلومات الاولية عن التحضير لعملية عسكرية واسعة غربي اليمن
   - ✓ موقع بوليتيكو نقل في 2024/1/13، عن مصادر أميركية: "كانت هناك مجموعة من الخيارات العسكرية القوية، لكن بايدن حدد الخطوة الأولى كإنذار لتجاوز الحوثيين الخطوط الحمراء"، أي أن الهجمات التي حصلت في التاسع من كانون الثاني وبعدها حتى الثالث عشر هي بمثابة "إنذار". ما قد يعني أن هذا النوع من الهجمات قد يكون هو الخيار الأولي في سلسلة من الخيارات التصاعدية في حال عدم الاستجابة اليمنية.
   - ✓ يرجّح الأمريكي استمرار هجمات الحركة وعدم انخفاضها بل المزيد منها، ما قد يحيل الضربات الأمريكية نحو المزيد من إيقاع الخسائر في المخزونات اليمنية ووقف الإمداد الإيراني لليمن، ومواقع القيادة والتحكم بإطلاق الصواريخ والطائرات.

هذه المؤشرات تصلح لتعطي الأمريكي المزيد من هامش المناورة في الحراك الأفقي من التصعيد لكن لا تؤمن ضمان أن تصل إلى مرحلة من انكسار المسار كليًّا نحو التصعيد العامودي.

تحاول الهجمات المتكررة للأمريكي حتى الآن الوصول إلى درجة "الهيمنة في التصعيد" وتقويض قدرات الحركة بأقل مخاطر ممكنة مقارنة مع الرد على الهجمات المنفردة كل على حدة، واستمرار إمساك الحركة بزمام المبادرة. يهدف الأمريكي من الوصول إلى درجة "هيمنة التصعيد" إلى تحقيق عدة أهداف: 1) إثبات التفوق التكنولوجي ومنع المقذوفات اليمنية من إصابة الأهداف؛ 2) ارتداع حركة أنصار الله والتوقف عن الاستهداف؛ 3) كسر الحصار وفتح البحر الأحمر. لذا، يتحرّك الأمريكي وهو يعتقد أنه قادر على تصعيد الصراع بالمستوى الذي يحدده بطريقة مكلفة لحركة أنصار الله مع عدم قدرتها على رفع التكلفة بالمقابل، إما لأنها مكبلة أمام خيارات التصعيد أو لأن الخيارات المتاحة لن تحسن وضعها وتوقف الهجمات بالمقابل عليها. بيد أن الميدان أظهر النجاح النسبي في الهدف الأول فقط؛ فالتهديدات اليمينة اللفظية تقترن بالتنفيذ في القصف والإصابة. وتؤكد بعض صور الإعلام الحربي اليمني تحقيق إصابات في الناقلات وتدحض النفي الأمريكي. وبعيدًا عما إذا أصابت الصواريخ اليمنية الأهداف البحرية أو اعترضتها التكنولوجيا الأمريكية، فإن مجرد إطلاق الصواريخ اليمنية يعد تحدّيًا وتهديدًا يربك السياسة الأمريكية. بالمحصلة، التكاليف والمخاطر تميل إلى الارتفاع مع حدوث التصعيد، و"الهيمنة في التصعيد" الأمريكي قد تدفع القوات اليمنية نحو مواقف ترفع من مستوى التصعيد ورفع تكاليف مثل هذا الصراع على الامريكي إلى مستويات أعلى.

حشر العمل العسكري الأمريكي الإدارة الأمريكية في الزاوية، لأنه سلبها الخيارات القليلة المخاطر، وكشف هشاشة في الردع الأمريكي بعدما كانت المشكلة انهيار الردع الإسرائيلي. المسألة التي يصعب معها الحل إلا عبر المزيد من الضربات العسكرية الأمريكية التصاعدية والتصعيدية. وهنا، يطرح السؤال التالي نفسه: ألم يأخذ الأمريكي هذا الرد اليمني وتداعياته بعين الاعتبار عندما اتخذ هذا القرار؟ والجواب يكشف احتمال وجود نية أمريكية للتصعيد يحاول أن يمسك زمامها ويتحكّم بلحظة المبادرة بها. إن المشهد العسكري في المنطقة بعد طوفان الأقصى رفع مستوى الإنذار الاستراتيجي المبكر لدى صناع السياسة الأمريكية والاستراتيجيين منهم. هناك عدة عوامل تعيد قولبة أهمية المنطقة في السياسة الخارجية الأمريكية، أبرزها: استهداف القواعد العسكرية الأمريكية؛ قدرات المحور المتنامية؛ التهديدات اليمنية الاستراتيجية؛ التحرّك الإيراني مع ما فيه من تغير؛ الفشل الإسرائيلي المتدحرج؛ المكاسب الاستراتيجية المتوالدة لصالح الصين وروسيا وإيران من الانشغال الأمريكي؛ ضعف السيطرة الأمريكية في ضبط الحلفاء والشركاء.

هذه العوامل وغيرها قد تدفع الأمريكي إلى إعادة الحسابات بحيث فرضت الأوضاع والظروف الحفاظ على السيطرة على المنطقة وعدم التفريط بها وضرورة إعادة ضبطها ولو بالذهاب إلى التصعيد التدريجي المحسوب، وحرمان المحور الثلاثي الروسي الإيراني والصيني من الفوائد منها بدلًا من التوجّه لمنافسة الصين في شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي. بمعنى آخر، المؤشرات في منطقة غرب آسيا يقرأها الأمريكي بمثابة تهديد واقعي استراتيجي للسيطرة على أهم الممرات المائية في المنطقة وتقويض تدريجي لنفوذه. من هنا، قد يرجّح مصلحة الدخول في عملية عسكرية في منطقة يسيطر عليها عبر قواعده المنتشرة فيها وله فيها حلفاء أتباع على التخلي عنها والسماح للمنافسين والخصوم بزيادة نفوذهم فيها في ظل عدم وجود أي بوادر للحل السياسي حتى الآن، فضلًا أن أي حل سيكون مؤقتًا وترميميًّا غير جذري.

وعليه، قد تكون الحسابات الأمريكية توزيع المهام، بحيث يستلم الأمريكي جبهة اليمن ويستلم الإسرائيلي جبهة الشمال. وليس بالضرورة أن يتم الأمر بالتزامن، فمن المحتمل أن يهدف الأمريكي من تكثيف الضربات على اليمن أو القيام بعملية عسكرية موسّعة ضدها إلى تأمين المرحلة المقبلة عبر تقويض القدرات والمخزونات، مع ضرورة الإلفات إلى أن وجود هكذا مخطط يقتضي بدوره توجيه ضربات مشابهة للحشد الشعبي في العراق. أي إن هذا المخطط إذا كان واقعيًّا واتخذ القرار بالعمل به، قد تكون المنطقة أمام عملية "قضم" تدريجي لمحور المقاومة.